

## اعتصاب المحامين ونتائجها

المحام في الملة مائع النعم وبائمه وقد خصاته في هذه المقالة بمحض النعم المجري من طبقات الأرض

ان ام مسألة تُشغل البال في هذه الأيام مسألة اعتصاب المحامين لأن النعم المجري قوام الصناعة والحركة في هذه الأيام فإذا اعتصموا كلهم وأبطلوا استخراج الفحم وقت الماء الصناعية والسلك الحديدية والفن البخارية وبطل الطبع والاستدفاف والاستباح و إذا استروا على الاعتصاب فتوزعنى شرمان أوربا وأميركا الصناعي وتقوقها السيلي ومات سكانهما جوعاً وعطشاً

وبين المرجح أن يداوى هذا الداء قبل صدور المبسط أو قبل طبع هذه المقالة ولكن برأس يكون على عثم لان ميبة كان في اصل العزان الاردي ويتعذر تزدهر ما دام ارباب الاموال يرثون في نعم الفتى والعام يغشون الشاق ولا يرون امامهم الا شطف البش وزعماً هم ينتونه باصلاح حالم اذا هم اضرروا عن العمل واضطروا اصحاب الاعمال الى زيادة اجرتهم لا لان حال الاغنياء الآن اصلع مما كان ولا لانهم اتم بالآمن الذين يعيشون بعقب ابدائهم وعرق جيدهم كلّاً فان كل عامل نعم بالآمن ركفل وكاربي وفتريلاس اصحاب الملابس الكثيرة لانه يأكل بلدة وله خيراً فقاراً ويم قرير العين ولو على باطن الأرض وما اولذلك فاعتراضه بعث الاموال ورفاهة العيشة افق بالضم وانتف سحبهم بل لان زعامة الاشتراكية فوضوا بتعاليهم دعائم السلطات التي كانت تفرق بين طوائف الناس واصحاب السلطات انفسهم تمازلا عن كثير من حقوقهم الموروثة إما طرعاً وإما كيماً فهدراً السبيل للذين كانوا تحت سلطتهم ببطاليوم بأكثر مما لهم وبمحاولوا الدساوي بهم

والسب اخلاص الذي دعا إلى اعتصاب المحامين الانكليز هوان اصحاب ناس نعم يجعلون اجرة المحام مناسبة لما يستخرج منه وطبقات الخواص غير منتظمة في مسكتها ومسؤولية استخراج الفحم منها فقد يتيسر للمحام الواحد ان يستخرج ثلاثة اضعاف ما يستخرج فخام آخر ولو كانوا في فحم واحد واعتراضها باستخراج الفحم اهتماماً واحداً بل قد يعلم المحام انهاره كلّه ولا يستخرج من النعم ما اجرته تكفي لسد رمقه ويفي عليه يوم بعد يوم وهو كذلك فيتضور جوعاً هو

وعياله على حين ان جاره موظف مثلاً يقع له جانب من التجم فمه كثير مهل الاستخراج  
فيحال من الاجرة ما يزيد على حاجته

لذا تألفت عصابات المحامين اذعن ان هن الاكبر مداواة هذا الداء لمنع الحيف عن المحام  
الذي يقع له جانب من التجم لا في او خمسة قليل او عشر الاستخراج فطلبت انت  
لاقل اجرة القعام عملاً يلزم لم يشيده ولو لم يستخرج شيئاً من التجم . وقالت ان الاجرة يجب  
ان تبقى كما هي حسب ما يستخرجها القعام من التجم ولكن يجب ان لا تتفق في حال من  
الحوال عن كذا وكذا في اليوم . وهذا هو الخد الادنى الذي طلبها الفعامون واجتهدت  
المكورة الانكليزية في جعل اصحاب الماجم يتبعون به فقبل به بعضهم ولم يقبل به البعض  
 الآخر حتى كتابة هذه الطور

وتحت اصحاب الماجم الذين لم يقبلوا بذلك الادنى انت الفعامون يملون تحت الارض  
فتتدبر مرافقه ومق علماً لهم يأخذون الاجرة الكافية لميئتهم سواء استخرجوا خمساً او  
لم يستخرجوا تكامل كثيرون منهم ولا سيما في الاماكن التي يصعب استخراج التجم منها فيصر  
اصحاب الماجم خارة كبيرة قد تدفعهم الى افقارها

وما يزيد المطلب ان الاتفاق على الخد الادنى اليوم لا يفتر زماناً طويلاً . فقد اتفق  
الفعامون واصحاب ماجم التجم في جنوبى وبلس على مثل ذلك في ابريل سنة ١٩١١  
وتعاهدوا على العمل بهذا الاتفاق خمس سنوات ولكن المحامين تقضوا الآن واصرروا عن  
العمل وليس في البلاد سلطة شرعية تضطرهم الى الاحتفاظ بهم عن ما يظهر . وهذا شأن  
المحامين في اسكندرية الذين اصرروا عن العمل قبل انتهاء مدة الاتفاق الذي عقدوه مع  
اصحاب الماجم

وقد كان الجوع وال الحاجة يضطران العمال الى الاستغراق على العمل او الرجوع الى عالة  
بعد الانسراط عنه . اما الآن وقد تألفت عصابات العمال ( او نقابات العمال كما تسمى في هذا  
القطر ) وجمعت من العمال اموالاً تدفعها عليهم وقت اضرابهم عن العمل فصار يسهل عليهم  
ان يستقروا على الاختصاب الى ان ينفد ما عندهم في الحال او يضطر اصحاب الماجم الى التبول  
ببطاليهم ثلاثة نصف متاحهم وتغرب يومئم

وقد استخرج من التجم المعياري في البلاد الانكليزية ٤٣٣ ٢٦٤ في سنة ١٩١١ .  
وعدد الفعامين فيها اكثراً من مليون نفس وقد دخل منهم في اتحاد المحامين اكثراً من ستة

النف . والنجم المجري قوام الصناعة والتجارة في البلاد الانكليزية فتشمل منه منها ١٦٢ مليون طن في السنة تتمثلها قروعها المختلفة كالتالي في هذا الجدول	
١٣ مليون طن في السنة	سكك الحديد تشمل
٠٢	دابورات السواحل
٥٣	الماء (الفربيكات)
١٨	الثامن
٢٩	معامل الحديد وسائر المعدن
٠٥	معامل القرميد والمطرف والزجاج الخ
١٥	معامل غاز الضوء
٣٤	للهود في البيوت
١٦٢	والجملة

فاكثر ما يخرج من الفحم المجري يستعمل في البلاد نفسها عدا ما يستعمل في السفن التجارية والطبية وهو نحو مليون طن ولذلك لم يكبد اصحاب الفحامين عن العمل بانتشار في البلاد الانكليزية حتى ارتفع ثمن الفحم ارتفاعاً فاحشاً واضطررت معامل كثيرة ان تنقل ابراها وتنترك خالماً من غير حمل لأن لا وجود يحرك الآلات ولا تستطيع ان تحمل الفحم من البلدان الأخرى لأن ثمنه يكون فاحشاً يوزيل كل ربحها ويحصل اعمالاً خاسرة

وفد كان لهذا الاعتصاب اثنين وعشرين وضرر كبير في كل البلدان التي تحمل الفحم من البلاد الانكليزية غالباً يصدر منها إلى فرنسا نحو أحد عشر مليون طن وإلى المانيا نحو عشرة ملايين طن وإلى ايطاليا نحو سبعة ملايين وإلى اسروج اربعة ملايين وإلى روسيا ثلاثة ملايين وإلى مصر مليونان ونصف مليون وكذا إلى كل من اسبانيا والدانمرك وإلى هولندا مليونان وكذا إلى الارجنتين . وكان ثمن طن الفحم في الاسكندرية في الميف المائي ١٢ شلن فبلغ الآن نحو ٥٥ شلن ولا نعلم إلى أين يبلغ إذا استمر هذا الاعتصاب فتبلغ خارة القطر المصري التسوية من ارتفاع ثمن الفحم إلى هذا الحد أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات

ورب قائل يقول لقد اعتصب الفحامون في بلاد الانكليز ولكنهم لم يستعبوا في غيرها من بلدان ذلك إذا لا تحمل الفحم من غيرها والجواب أولًا أن بلاد الانكليز أغنى البلدان في ناجم الفحم وفي يخرج منه بالنسبة إلى عدد سكانها كالتالي في هذا الجدول

٣٧٧	٣٧٧ مليون طن يخرج من الولايات المتحدة الاميركية نحو
٢٦٤	ومن بلاد الانكلترا
٢١٥	ومن اذاريا
٤٩	ومن المانيا والبلجيك
٣٧	ومن فرنسا
٢٥	ومن رومانيا
٢٣	ومن بليزكا
١٥	ومن اليابان

ثم ان مناجم الفحم الانكليزية قرية من مسابكها وسامملها نتفقات تقليل الى الماء الكاف والماء فليلة جداً وبالبلاد كلها سواحل ومرافق، فيقبل نقل الفحم منها الى غيرها وكان طن الفحم يباع في الماء بخمسة شلاتات ويقل الى الاسكندرية وبائع فيها بستة عشر شلتاً بعد ان تضاف اليه اجرة الشحن والتغليف وروج تحمل الصادرات وتحمل الواردات واجور المخازن تكون اجرة الشحن ليت شيئاً مذكوراً وهذا غير ميسور في بلاد اخرى كما هو ميسور في انكلترا الا بليزكا ولكن خمسها قليل لا يزيد الا سد جزء صغير من غرب انكلترا

وسن الحديث ان يوجد حل وقتي لهذا الداء داء اعتصاب المحامين يان تراقب الماء من وقت الى آخر وتقليل الاجرة على الاماكن الالهة وتزداد على الاماكن الصبة او بيان تزايد الاجور كلها ولو ادى ذلك الى زيادة كبيرة في ثمن الفحم لان الفحم الانكليزي رخيص جداً عند مناجم بيع الطن منه نحو اربعين غرشاً كالتقدم او ان يقبل اصحاب الماء بحد الادى ولو اخرجوا من العمل كل ضعيف ومتقدم في السن فيصعد عالة على الحكومة ولكن هذا الحل لا يشفي الداء داء الاعتصاب والاضراب عن العمل ولا بدوم لان الذين محظوظون العمال على الاعتصاب يستفدون من هذا التحرر بعض ماديًّا او ادبيًّا فاذا لم يكتفوا عن التحرر بعض لم يقطع الاعتصاب ولو كان تحريرهم خالياً من كل نوع لاي من العوائق ما يطلب ولكن نفع العمال من وجوده ولو اخره بهم من اخرى وتفسه قد شفع فيه حق الان ولكننا نرجع انتصرره مزيد على تفسه حق تضطر الحكومات الى الناء عصبيات العمال والضرر على ايدي زعمائهم والا تلتفت الصناعة والتجارة ووقف دولاب الاعمال كها رايضاً حاً لذلك تتول ان افق اجرة يعطها الفحتم في اليوم ستة شلاتات في شهاري ويلس وسبعة شلاتات ونصف شلن في يوم تغير، وافق اجرة يعطها في سائر مناجم الفحم الانكليزية خمسة شلاتات في اليوم

فاجور الفحaminer أعلى جداً من الأجور التي يقطنها العاملون بالزراعة وأعلى مما يكتبه الفلاحون الذين أرثهم لم ويكتسبون منها كل ما يتطلع أكشافه بالعمل . ولا اضراب يستخدمون سكك الحديد من العمل في العام الماضي لخاطر الفلاحون أقواجاً على شركات سكك الحديد يطلبون أن يحملوا فيها بدل الدين أصرروا . فلم يكن أصرراً لهم لأن أجورهم لا تكفي لعيشهم ولا لأنها أقل من أجور اصحابهم بل لأن زعاءهم أخذوا على اقتصاد مقاومة أصحاب الاعمال بحق أو بغير حق *لبريجي* في تفاصيلهم أو لتكب باللونة .

وبدعى هؤلاء الزعاء أنهم ينخررون العمال على أصحاب الاعمال ودعواهم هذه باطلة في الناحية لأن صاحب التحريم أو العمل لا يدفع أجور العمال من حيث قبل من الثمن الذي يبيع بضاعته به فإذا أعطى الخام الذي يستخرج طنًا من الفحم ستة شلنات في اليوم حينما كان يبيع الطن ب عشرة شلنات فإنه يبيمه بأكثر من ذلك إذا أعطى الخام سبعة شلنات . فالذي يدفع الأجر حقيقة هو الذي يستعمل الفحم لا صاحب التحريم . وربما أصحاب المطاحن قليل جداً فإن متوسط إيجارها فهو ثمن شلن عن كلطن وعشرين يعود إلى الحكومة مع ضريبة الإيراد . وربما رئيس ماش الشركات قليل جداً بعض شركات الخام لا ترجع ثلاثة في المائة ربا على أساس سالما . والرابع الصافي لشركات متاجر الفحم قليل أيضًا حتى إن بعضها لا يرجح شيئاً فوق ربا على أساس ماله . فصار الخلاف لهذا بين الفحaminer والذين يستعملون الفحم فإذا رأى الفحaminer كلهم يزداد بهم وانشجارهم أن لا يستخرجوا الفحم مالم يتضاعف أجورهم لم تصلر اجاتهم وإنلاه سعر الفحم ولكن بعضهم يطلب زيادة الأجرة أو يضرب عن العمل وبضمهم لا يطلب ذلك والمربيون الأول يضطر الثاني أن يشاركه في الأضراب عن العمل وإذا شاركه اضطررت العامل المثلثة أن تعرف ويتم عمامها من غير حمل فيكون الطريق الأول قد أضر بالمربيين الثاني وبعمال سائر العمال . وهذا اعتدناه محض تأمل الحكومة عنه وتقتصر إلى منه بالقوة .

وما في ذلك من اعتصاب الفحaminer في بلاد الانكلترا يقال عن كل اعتصاب في كل البلدان وفي هذا اعتدناه . فإن العامل حرّاً أن يتعذر عن العمل أو يعطي الأجرة التي يطلبها ولكن لا يجوز له أن يضع خبره عن العمل مطلقاً وإذا حاول ذلك وجب أن يمنع عنه بالقوة . والذين يحرضون العمال على الاعتصاب يغذى تحربيتهم إلى منع بعض العمال عن العمل رغمًا عنهم فهم سببون لهذه الجريمة وساعدون عليها ومشاركون فيها فيجب أن يوحظوا بها كزنكيبيها بل ذنبهم أكبر لأنهم يسلون ما يسمى من قصد وروبة وامساواه وإذا لم يتم الحكومات كلها مقاومة زعاء الاعتصاب فانصران كده في خطر